السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية خلال الفترة (2011– 2013)

Qatar's Foreign Policy Towards the Arab Spring Countries and the Palestinian Cause

محمود سمير الرنتيسي

Mahmoud Al-Rantisi

مراجعة: ثابت العمور – Reviewd by Thabet La'mor

تميزت السياسة الخارجية القطرية في مرحلة انطلاق الربيع العربي عن غيرها من السياسات العربية، وكان لها حضور قويّ في معظم الثورات التي شهدتها البلدان العربية، وقد شكّل الدور القطري تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية حالة تستحق الدراسة، حيث أدّت قطر أدوارًا مهمّة منذ انطلاق ثورة تونس أواخر عام 2010، مرورًا بثورة مصر وليبيا واليمن وسوريا.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مدخل من أجل التعرف إلى طبيعة السياسة الخارجية القطرية وملامحها ومحدداتها وأدواتها وأهدافها تجاه بلدان الربيع العربي في الفترة ما بين عامي 2011 و2013، وأثر السياسة الخارجية القطرية وتداعياتها في القضية الفلسطينية التي تُعَدّ القضية المركزية في العالمين العربي والإسلامي.

درس الباحث في الفصل الأول مقوّمات السياسة الخارجية القطرية، فتناول في المحور الأول منه أهمّ مرتكزاتها؛ كالمرتكز التاريخي، والمرتكز الجغرافي، والموارد الطبيعية، كالبترول والغاز، والمرتكزات السياسية والاقتصادية، والمرتكز الإعلامي، وفي المحور الثاني أهداف السياسة الخارجية القطرية، وأبرزُها الحفاظ على قطر من التهديدات الأمنية، وتحقيق المكانة الإقليمية والدولية. ثم عرّج الفصل على أدوات السياسة الخارجية القطرية، فتناول الدبلوماسية الرسمية، وتوظيف القوة الناعمة، والدبلوماسية العامة ممثلة في فضائية الجزيرة، ثم أداة الاستثمارات والمساعدات الخارجية، والدخول في أحلاف وتكتلات، واستخدام الدعم المالي. ثمّ بيّن سمات السياسة الخارجية القطرية، وأبرزها تمتع قطر بشبكة علاقات واسعة مع اللاعبين الرئيسين في المنطقة، والقدرة العالية على استثمار المقدرات الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية، وتأثر السياسة الخارجية القطرية بالتصورات والدوافع الشخصية للقيادة القطرية، وغلبة الطابع البراغماتي عليها.

وتناول الفصل الثاني السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في شمال القارة الإفريقية (تونس ومصر وليبيا) من خلال البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الإعلامي، وترى الدراسة أن دور قطر كان مساندًا للثورة التونسية، ومتقدمًا على أدوار الدول العربية كلّها، وأن الثورة التونسية كانت محطة بارزة في تحول السياسة القطرية من دبلوماسية الوساطة إلى التحيّز لصالح الشعب التونسي في مواجهة النظام.

وفي الموقف من الثورة المصرية ترى الدراسة أن قطر قدّمت دعمًا لمصر عقب ثورة يناير في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والإعلامية، وعلى المستويات كافة. وعن مستقبل العلاقات المصرية القطرية قدّمت

الدراسة فرضية أن وجود الإخوان المسلمين في السلطة بمصر يصبّ في اتجاه دعم العلاقات المصرية القطرية، وأن إزاحة الإسلاميين عن السلطة في مصر من شأنه أن يؤدّي إلى مشاحنات وقطيعة.

وحول السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة الليبية يرى الباحث أن أبرز ملامح الدور القطري تجاه الثورة في ليبيا هو وجود اتجاه جديد في السياسة الخارجية القطرية، وهو التحول من السياسة التقليدية إلى التدخل العسكري القطري بشكل مباشرٍ غيرِ مسبوق، ضمن غطاء دولي، وفي إطار حلف الناتو.

وتناول الباحث في الفصل الثالث السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي في المشرق: (اليمن والبحرين وسوريا)، توصّل فيه إلى أن السياسة الخارجية القطرية تجاه اليمن اختلفت عنها تجاه الثورات في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا، وأن قطر انتهجت في الثورات السابقة المبادرة والسبق والمشاركة الفاعلة، لكنها في ثورة اليمن انسحبت من المبادرة الخليجية، لحساسية موقفها، وطبيعة علاقتها مع نظام صالح، بالإضافة إلى دخول السعودية لاعبًا رئيسًا في اليمن.

ويرى في محور السياسة الخارجية القطرية تجاه ثورة البحرين أن قطر لم تَعُدّ ما حدث في البحرين ثورة شعبية، وشاركت في قوات درع الجزيرة لاحتواء الوضع هناك، وأن أهمية البحرين للولايات المتحدة والسعودية جعلت قطر حريصة على استقرار البحرين.

ورصد في السياسة الخارجية القطرية تجاه الثورة السورية حدوث تحول في العلاقات القطرية السورية عقب الثورة، وأن قطر ضحت بعلاقات قوية واستثمارات كبيرة في سوريا بانحيازها إلى جانب الثورة السورية. وهذا يدل على براغماتية السياسة الخارجية القطرية ومرونتها، وقدرتها على إدارة التحول في العلاقات الدولية. ويلخّص هذا المحور ملامح الدور القطري في سوريا بأنه يعود لعدة اعتبارات أهمها غياب الدول الكبرى عن المنطقة العربية هيأ لقطر أن تؤدّي دورًا محوريًّا فيها.

وخصصت الدراسة الفصل الرابع الأخير للسياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية، حيث رصد موقف قطر من القضية الفلسطينية، وتطور موقفها من التسوية السلمية، ومن انتفاضة الأقصى، وانتخابات 2006، ودور قطر في المصالحة الفلسطينية، وتبعات زيارة الأمير حمد لغزة. ويرى الباحث أن اقتراب قطر من مطالب الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه يُعَدّ عامل قوة لزيادة شعبيتها في المنطقة، ويخلص هذا الفصل إلى أنه رغم حرص قطر على الوقوف على مسافة واحدة من الأطراف الفلسطينية كافة إلا أن مواقفها تبدو أكثر دعمًا لحركة حماس.

خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية القطرية تميزت بامتلاك زمام المبادرة في مجموعة كبيرة من المواقف قبل الربيع العربي وبعده، وأنه إذا أرادت قطر أن تؤدّي دورًا قياديًّا في المنطقة فإنه ينبغي لها أن تبقي الشعوب العربية والشعب الفلسطيني في حالة اطمئنان من خلال مواقفها من العلاقة مع إسرائيل.

"النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي"

the Population Growth and the Developmental Requirements In the Countries Of the Gulf Cooperation Council

محمود مراد

Mahmoud Murad

مراجعة: سامح عباس - Reviewed by Sameh Abbas

يُعَدّ كتاب "النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي" للأكاديمي اللبناني الدكتور محمود مراد من أبرز المؤلفات المتخصصة في مجال الموارد البشرية بمنطقة الخليج العربي خلال عام 2015. حيث يسعى هذا الكتاب إلى استعراض واقع السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوزيعهم، والقوة العاملة والبطالة، وبخاصة رصد البطالة الجندرية، وعلاقة ذلك بمستويات التعليم .

يرصد الكتاب الذي يعتمد على الدراسة الأكاديمية لمؤلفه مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس أمد الحياة عند الولادة، ونصيب الفرد الناشط من الناتج المحلي، وغير ذلك من مكونات المؤشر، الأمر الذي يمكن من خلاله رصد التطور السكاني في دول الخليج، وتوقعات القوة العاملة، ومعدلات النمو والبطالة، وغيرها.

يشمل الكتاب من خلال رصده الظواهر السكانية في منطقة الخليج العربي أكثر من أربع وثمانين سلسلة زمنية مكتملة البيانات، مقسّمة إلى ثلاث مجموعات، على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى (30 سلسلة)، وتضم السلاسل المتعلقة مباشرة بالسكان، وذلك كالتطور السكاني، وأمد الحياة عند الذكور والإناث.
- المجموعة الثانية (30 سلسلة)، وتشمل القوة العاملة، ونسبة الذكور فيها والبطالة.
- المجموعة الثالثة (24)، وتشمل الناتج المحلي، ومعدلات النمو السنوي بالنسبة للجماعة والفرد.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة مباحث، علاوة على المقدمة والخاتمة والتوصيات، يتناول المبحث الأول "الأسس النظرية للدراسة والأدبيات التطبيقية"، ويشمل عرضًا لأهم النقاط الواجب احترامها من أجل الوصول إلى تحقيق بناء نماذج Arima على اختلافها، وهي تقنية لرصد عملية التطور السكاني. أما المبحث الثاني فيركّز على الجانب التطبيقي لتبيان النتائج التطبيقية المرتكزة على تقدير سليم للنماذج المختلفة، وحساب التوقعات، وتحليل نتائجها، وأثرها في متطلبات التنمية والتقدم في شتى الميادين ذات الصلة. وتسعى الدراسة في المبحث الثالث إلى اختبار التكامل المشترك من جهة، والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الناشط من جهة أخرى، بهدف تحديد العوامل المشتركة بين معدلات نموهما.

كشف مؤلف الكتاب في دراسته عن وجود نموّ ملحوظ في السلاسل المتعلقة بالتطور السكاني إجمالًا، خصوصًا فيما يتعلق بأمد الحياة عند الولادة للمرأة. كما أبرزت الدراسة وجود فجوة جندرية في القوة العاملة من

جهة، وتأثر البطالة بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين من جهة أخرى، في كل دولة من دول التعاون الخليجي.

ويتناول الكتاب العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في القوة العاملة، ومعدلات النمو السنوي لكليهما، مستخدمًا في ذلك أحدث النظريات البحثية.

ويزعم مؤلف الكتاب أن دراسته حققت أهدافها فى حساب التوقعات للسلاسل المختلفة باستثناء السلاسل الزمنية التي تتعلق بالبطالة ومستوى التعليم، لعدم توافر البيانات الإحصائية الضرورية لذلك. وخلص إلى عدد من التوقعات المستقبلية، حيث أشار إلى أنه بحلول عام 2020 سيحدث تطور مهمّ في القوة العاملة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بوصول عدد العاملين إلى 30813936 عامًلا، في مقابل ارتفاع هائل فى الناتج المحلي، سيصل إلى نحو 3226.6 مليار دولار، يبلغ نصيب الفرد الخليجي منه نحو 104712 دولارًا أمريكيًّا.

أما معدلات البطالة في منطقة الخليج فقد أشار مؤلف الكتاب فى توقعاته إلى أن البطالة في تلك المنطقة ستبلغ مع حلول عام 2020 نحو 822775 عاطلًا، و521741 عاطلة، أي بإجمالي 1344517 عاطلًا عن العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تمثل نسبة 11.68٪ بين النساء، و4.36٪ بين الرجال، وبنسبة إجمالية تصل إلى 3.12٪ من إجمالي البطالة في دول الخليج العربي.

يختتم الكتاب دراسته بعدد من التوصيات التي تسهم في تعزيز التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبرزها:

- التركيز على القوة العاملة الوطنية، وتنوع تخصصاتها ومهاراتها.
- التركيز على توفير الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يسهم بالارتقاء في مستوى سكان تلك الدول على المستويات كافة.
- العمل على الحّد من البطالة التي تطال قطاع النساء الحاصلات على التعليم الجامعي.
- تنوع الطاقة غير النفطية والاستثمار في مجالات الطاقة البديلة للنفط والغاز.

يذكر أن كتاب "النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي" هو أحد إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لعام 2015، وبه ملحق جداول بيانية توضح التطور السكاني، ومعدلات النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي.

التاريخ السياسي لدول الخليج العربية الحديث والمعاصر

The Political History Of the Gulf Countries: the Modern and the Contemporary

أحمد زكريا الشلق وآخرون

Ahmed Zakaria and others

مراجعة: محمود الرنتيسي - Reviewed by Mahmoud al-Rantisi

يعالج الكتاب التطورات السياسية لدول الخليج منذ بدايات القرن السادس عشر حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي نالت فيها بعض الدول الخليجية استقلالها. ولعلّ هذه الفترة مهمّة جدًّا للباحثين والمتابعين من أجل القدرة على فهم مكونات المنطقة الخليجية منذ بداية تشكّل الكيانات السياسية فيها.

ينقسم الكتاب إلى تسعة فصول، عالج الفصل الأول منها موضوع الاستعمار البرتغالي الذي عاصر وصوله إلى المنطقة وجود الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وبحسب الكتاب كان اهتمام هاتين الدولتين بالمنطقة ضعيفًا ومتأخرًا، وكان التنافس عليها بين الدول الاستعمارية في ذلك الوقت شديدًا، حيث يخلص الكتاب إلى أن الإنكليز استطاعوا حسم التنافس لصالحهم، على حساب البرتغاليين والفرنسيين والهولنديين، ووفر هذا لهم مقدمة لكسب النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة. ولا يغفل الكتاب هنا تحركات شاه إيران، ودور إيران في هذه المرحلة، ويشير الكتاب إلى أن عمان كانت أول الكيانات السياسية الحديثة نشوءًا على ساحل الخليج، أما الفصلان الثاني والثالث فقد ركزا على تطور الكيانات، وتحديدًا في منطقة عُمان والساحل الخليجي بشكل عام، ووضّحا كيفية هجرة القبائل التي شكّلت الإمارات وقطر والبحرين والكويت فيما بعد.

ويشير الكتاب خلال عرضه لدولة اليعاربة ودولة البوسعيد في سواحل الخليج إلى ناصر بن مرشد ودوره في تحرير البلاد من البرتغاليين، وتحويل عُمان إلى قوة بحرية كبرى في الخليج والمحيط الهندي، إضافة إلى امتداد النفوذ العماني إلى شرق إفريقيا، ولا يغفل الباحثون ملفّ الخلافات الداخلية بين أبناء العمومة، والصراع الذي كان يدور بينهم على السلطة.

وعالج الكتاب نشأة وتطور كل من الكويت والبحرين وقطر، التي بدأت منذ هجرة قبائل العتوب من نجد نتيجة القحط والخلافات العشائرية. وقد انقسمت إلى ثلاثة فروع، هي: آل خليفة، وآل صباح، والجلاهمة، واستقروا بداية في ساحل قطر، ثم مضوا إلى الكويت.

ويشير الكتاب أيضًا إلى علاقات الكويت بالدولة العثمانية، كونها أقرب دول الخليج إلى مناطق نفوذها في العراق، إذ كانت هناك علاقات جيّدة بين شيوخ آل صباح ووالي البصرة العثماني، أما بريطانيا فلم تُبدِ اهتمامًا بالكويت قبل الربع الأخير من القرن الثامن عشر، لكن البريطانيين خطّطوا لوضع الخليج تحت سيطرتهم بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام 1869م.

أما بالنسبة لقطر فيشير الكتاب إلى القبائل التي سكنتها، وأدارت الأوضاع فيها مع المناطق المحيطة،

ويشير كذلك إلى أن آل ثاني من قبيلة المعاضيد التي هاجرت من نجد في أوائل القرن الثامن عشر، حيث استقروا في الدوحة،

وفي سياق الحديث عن دولة البوسعيد يذكر الكتاب أن أحمد بن سعيد رفض دفع الجزية للشاه كريم خان الزند، وقد تحالف ابن سعيد مع العثمانيين في الصراع مع فارس، وتعاون معهم في أثناء حصارهم للبصرة، من خلال المشاركة البحرية.

وخصص محرِّرو الكتاب الفصل الرابع للحديث عن نشأة الدولة السعودية وتطور الأحداث فيها، فعرض أوضاع شبه الجزيرة العربية قبل الدولة السعودية، ووضْعَ الدولة العثمانية في ذلك الوقت، والعلاقة بين السلفية والدولة السعودية الأولى، حيث اقتنع الأمير محمد بن سعود بالدعوة الوهابية، كما أشار إلى العثمانيين، وحملة الأحساء عام 1871م، وصولًا إلى ظهور المملكة العربية السعودية قوةً إقليمية، بحكم الموقع الجغرافي، إذ تشغل نصف مساحة النظام الإقليمي الخليجي تقريبًا، ولها علاقات حدودية مع كل دول الخليج، وكذلك من حيث القوة الاقتصادية والبشرية، فضلًا عن القوة المعنوية المتمثّلة بالعوامل الدينية والتاريخية.

وتناول الفصل الخامس سلطنة عمان منذ اشتداد التنافس البريطاني الفرنسي عليها، حتى تولي السلطان قابوس بن سعيد عام 1970م، ويذكر أن عُمان هي أول دولة عربية في التاريخ توقّع معاهدة مع بريطانيا في أكتوبر 1798م.

ويلقي الكتاب الضوء على المنافسة التي كانت تجري حول الامتيازات المتعلقة بعمليات التنقيب عن البترول بين الشركات الأمريكية والإيطالية والبريطانية.

ومن الملاحظ من وجهة نظر الكتاب أن بريطانيا بالرغم من جلائها عن الخليج في 1971م- ظلّت أكثر الدول تعاملًا مع عُمان، وبخاصة في الشؤون الاقتصادية والعسكرية، فضلًا عن أن معظم شركات النفط العاملة في عُمان شركات بريطانية.

واهتمّ الفصل السادس بكيفية تحول الإمارات إلى دولة مستقلة، إذ كانت تُسمّى في السابق مشيخات الساحل العُماني، وتضمّ أبوظبي ودبي والشارقة وعَجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، وقد اتّحدت فيما بينها في 1971م.

ويذكر الكتاب محاولات بريطانيا نسج العلاقات مع المشيخات من أجل إنشاء شبكات خطوط طيران، وقواعد جوية، ومن أجل التسابق على الامتيازات النفطية.

فيما عالج الفصل السابع تاريخ دولة الكويت في المرحلة الزمنية التي يعالجها الكتاب، ومحاولات التدخل الغربي فيها، والصراع العثماني البريطاني عليها منذ 1899 وحتى 1903م، ويشير إلى أن اكتشاف النفط في فبراير 1938 كان بمثابة منقذ للبلاد من الانهيار التام.، ويلقي الضوء على أسس الأزمة الحدودية بين العراق والكويت.

فيما تناول الفصلان الثامن والتاسع تاريخ كلّ من البحرين وقطر على التوالي، منذ الحماية البريطانية عام 1917 وحتى استقلال قطر عام 1973م. وبيّنا كيف أحكمت بريطانيا قبضتها على إمارات الخليج العربية، ووقعت بعض الاتفاقيات التي أرغمت الدول على عدم عقد اتفاقيات، أو استقبال مبعوثين من دون سماح بريطانيا بذلك، مثل الاتفاقية التي وقعها الشيخ عيسى بن علي في مارس 1892م. وقد استخدمت بريطانيا البحرين قاعدة بحرية عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في 1914م. بالرغم من الموقف الشعبي المتعاطف مع الدولة العثمانية.

وينـوه الكتاب إلى تاريخ اكتشـاف النفط في البحرين في عام 1932، مشـيرًا إلى أنها أسـبق إمـارات الخليج في اكتشاف النفط، كما بدأت بتصديره في العام 1934م.

وبعـد إعـلان بريطانيا انسـحابها من الخليـج تنادت إماراته التسـع: إمارات ساحل عُمان، وقطر، والبحرين، إلى إقامة دولة اتحادية منذ فبراير 1968م، غير أن الشيخ عيسى بن خليفة أعلن استقلال بلاده في 1970م.

أما قطر فيشـير الكتـاب إلى أنها حافظت على صلاتها بالدولـة العثمانيـة حتـى السـنوات الأولى مـن القـرن العشريـن، ومع تزايـد ضعف الدولـة العثمانيـة تنازلت الدولة العثمانية عن سـيادتها على قطر، ليحكمها الشـيخ قاسـم آل ثاني، كما تعهدت بريطانيا بعدم السـماح لحكّام البحرين بضمّ قطر.

ويشـير الكتاب أيضًا إلى أنّ النفـط بدأ يتدفق متأخرًا في قطـر، إذ زاد تدفقه وتصديره مـع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وخلال فترة الخمسينيات، وبالرغم من محاولات المحافظة على الاسـتقلال وقَعت قطر تحت الإشراف البريطـاني النشـط والمباشر بحسـب ما جاء في الكتاب، فلم يكن لها سياسـة خارجية مسـتقلّة، أو حتى تمثيل دبلوماسي أو قنصلي إلا بعد استقلالها عام 1971م. ويلاحظ أنّ الكتاب لم يُشر بوضوح إلى اكتشاف الغاز في قطر عام 1971.

يُقـرّ الكتاب بأنه لم يغطِ كلّ التاريخ السـياسي لمنطقة الخليج العربي، وإنما حاول رسم ملامح الخطوط الرئيسة للتطور السـياسي لمنطقة الخليج بشـكل علمي أكاديمي، إضافة إلى تقديم معلومات تاريخية موثّقة.

يُعَدّ الكتاب مرجعًا تاريخيًّا مفيدًا للباحثين والمهتمّين، ويمكن الاستناد إليه لفهم كثير من الأساسات التي تقوم عليها العلاقات والسياسـات في منطقة الخليج، ويحتوي عـلى مواقف تاريخية يمكن من خلال قراءتها فهم الواقع السياسي والاجتماعي في منطقة الخليج.

العرب والإيرانيون والعلاقات العربية- الإيرانية في الزمن الحاضر

Arabs and Iranians

رضوان السيد
Radwan al-Sayyid

مراجعة: محمد عطية - Reviewed by Mohammed Ati

يعالج الكاتب العلاقات العربية الإيرانية، وهو عنوان مهمّ جدًّا في ظل الحديث الحالي عن التنافس الخليجي الإيراني، وممّا يكسب موضوع الكتاب زخمًا أكثر هو أن الكاتب يناقش الموضوع من ناحية نقدية للفترة الحديثة في العلاقات، وبالنظر إلى العلاقة من خلال مراحل تاريخية سابقة أيضًا، تشمل القرون الوسطى.

ويضيف الكاتب إلى نقاط الأهمية من وجهة نظره أن العرب والإيرانيين والترك هم مكونات أساسية للأمة الإسلامية.

وقد اختار الكاتب في افتتاحية الكتاب تقديمًا للحديث عن السياسة في إيران اقتباسًا من عهد أردشير، يقول: "واعلموا أن المُلك والدِّين أخوان توأمان، لا قِوام لأحدهما إلا بصاحبه، لأن الدِّين أُسُّ المُلك وعِماده، والمُلك يُعَدُّ حارس الدِّين، فلا بدّ للمُلْك من أُسِّه، ولا بدّ للدِّين من حارسه، فإنّ ما لا حارس له ضائع، وما لا أُسَّ له مهدوم، واعلموا أنما سلطانكم عَلَى أجساد الرعية، وأنه لا سلطان للملوك عَلَى القلوب". وأتبع ذلك باقتباس من ماكس فيبر، يقول فيه: "عندما تصبح الكاريزما الدينية أكثر قوة من النظام السياسي فإنها تحاول إخضاعه إن لم تستولِ عليه بالكلية"

يحتوي الكتاب على ستة فصول، استغرقت 145 صفحة، تنقل الكاتب في عناوين هذه الفصول بين: الدولة والإسلام والمجتمع المدني في العلاقات بين العرب وإيران من خلال التركيز بنظرة مقارنة بين إيران ومصر، ويشير الكاتب إلى العلاقة بين الدِّين والدولة في إيران، مبيِّنًا انتقال المؤسسة الدينية من حالة عدم التدخل إلى التدخل المباشر في شؤون الدولة والتحكم بها بعد فوز الأصوليين، ولكنها بدأت قبل ذلك بوقت طويل، حيث بدأ العمل السري ضد الشاه، فيما انتقل الكاتب بعد ذلك إلى البعد الطائفي في العلاقة والتوتر الحاصل بين السنة والشيعة، حيث قسمه إلى مراحل، هي: المرحلة التكوينية، وهي المرحلة التي حكم فيها الفاطميون في مصر، وأعلنت الدولة العباسية فيها أنها دولة للعالم السُّني، أمّا المرحلة الثانية فكانت بعد قيام المغول بإسقاط الخلافة، وتختلف المرحلة الأولى عن المرحلة الثانية، بأن الطابع الجيوسياسي في المرحلة الأولى كان أكثر غلبة، في حين أن الطابع الديني المذهبي نما في المرحلة الثانية بشكل أكبر. فيما كانت بعد ذلك المرحلة التي بدأت مع تشكيل الدول القومية، واستمرت إلى يومنا هذا، والتي يحضر فيها التوتر المذهبي والأهداف القومية بشكل قوي، من أجل تحقيق انتصارات ثقافية

وسياسية واقتصادية، وبمعنى آخر تحقيق أكبر قدر من المصالح.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الأمر الذي يُعدّ نقطة فاصلة في المرحلة الأخيرة هو اعتماد نظام ولاية الفقيه في الحكم في إيران الذي أدّى إلى تفاقم التدهور مع البلدان العربية، وتكريس الاحتقان والتوتر المذهبي، بسبب العلاقات بين الدولة الإيرانية والشيعة في بلاد أخرى، ولاسيما البلاد العربية، كالعراق وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، كالكويت والبحرين.

ومع وصول الإصلاحيين إلى الحكم في إيران بدأت مرحلة تخفيف التوتر في العلاقات العربية الإيرانية، ولكن حدوث التفجيرات بسبب خلفيات طائفية في العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي، وحدوث اغتيالات لبعض الشخصيات المحسوبة على أحد الطرفين السعودي أو الإيراني، وبروز ما سُمِّي محور المقاومة، وبخاصة بين إيران وسوريا، وبعض الجماعات في فلسطين ولبنان، والتصريحات المتبادلَة بين الطرفين- أثّرت بشكل سلبي و بدرجة كبيرة في العلاقات، ولاسيّما دعم إيران للمقاومة، في ظل الدعم العربي لعملية التسوية مع إسرائيل.

ولم يغفل الكاتب الحديث عن الآثار المستقبلية، أو ما سمّاه مصائر التوتر... بل استمرّ في متابعة مجالات التوتر من خلال التدخلات الإيرانية في البلاد العربية في كل من سوريا والعراق والبحرين واليمن ولبنان. وقد خصّص فصولاً للحديث عن إيران والجوار العربي، وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

ومن أجل الوقوف على وقائع وآليات الصراع القائم بين إيران وبعض الدول العربية قام الكاتب باستخدام المنهج القومي والجيوإستراتيجي، الذي يستخدم القوة والدِّين والمذهب والثقافة للتحشيد، أو لفرض الوقائع على الأرض.

يختم الباحث كتابه بالقول إنه توجد في كل بلد عربي تقريبًا أقلية شيعية مسلحة، أو تنظيم مسلح مدعوم من إيران، ويُدَار من قبلها ،ويرى الباحث أن المحور الإيراني استتب بين 2006 و2011، لكنه الآن يتعرض للتهديد في أكثر من مكان، ولاسيّما منذ قيام الثورات العربية، حيث هبّ الخليجيون للدفاع عن استقراراهم... ويضيف الكاتب أن إيران أوجدت سبع بؤر في بلاد عربية تتعرض خمس منها الآن إلى التهديد.

ومما يحسب للكاتب قوله: مهما كانت شخصية من سيصل لرئاسة إيران فإن الأخيرة ستصل لتوافق مع الأمريكيين حول النووي، وقد تنبأ الباحث بأن هذا الأمر يعني زيادة التوتر في المنطقة.

وفيما يتعلق بإيجاد البؤر وانتشارها يرى الكاتب أن طريقة التفكير الإيرانية هي الأخطر، حيث تريد استنساخ نموذج حزب الله في كل البلاد العربية السُّنية، ويختتم الباحث بعد تعرضه لمحاولات التدخل الإيرانية بتساؤل حول أسباب سوء التفاهم: هل مردّها إلى عمل إيران بلغة المصلحة القومية ومفهوم الإسلام الشامل أم إلى أنّ العرب يتحدثون بالقومية العربية ويعملون بلغة العالمية الإسلامية؟